مجلة جامعة الملك سعود (الحقوق والعلوم السياسية)، مج (٣٠)، ع (١)، ص ص ١-١٨، الرياض (٢٠١٨م/ ١٤٣٩هـ)

جيو اقتصادية العلاقات السعودية-الصينية

إبراهيم محمد علي الفقي
أستاذ الجغرافيا السياسية المشارك
معهد الأمير سعود الفيصل للدراسات الدبلوماسية، الرياض
ifaggy@yahoo.com

(قدم للنشر في ٢٨/ ١٢/ ١٤٣٧هـ، وقبل للنشر في ٢٦/ ٥/ ١٤٣٨هـ)

ملخص البحث. تعود العلاقات السعودية-الصينية إلى مطلع التسعينيات من القرن الماضي، بعد إقامة العلاقات الدبلوماسية بين الدولتين. وشهدت العلاقات بين الدولتين على كافة الأصعدة تقدماً وتميزاً لتصبح الدولتين من أكبر الشركاء التجاريين في قارة آسيا. وقد توجت هذه العلاقة بتوقيع العديد من الاتفاقيات الاقتصادية في المجالات البترولية والبتروكيماوية والصناعية والتنمية الاقتصادية والثقافية والتي انعكست على ارتفاع حجم التجارة الثنائية بين الصين والمملكة وزيادة الاستثمار في مشاريع البترول والغاز الطبيعي، والخدمات، والطيران، والبنوك، وبناء الطرق، وخطوط السكك الحديدية، والسياحة. ونتج عن تطور العلاقات الدبلوماسية والاقتصادية التقاء سياسة الدولتين فيما يعرف بسياسة "الاتجاه غرباً" للصين و"الاتجاه شرقاً" للسعودية.
الكلمات المفتاحية: جيو اقتصادية، السعودية، الصين، العلاقات الاقتصادية، البترول، الاستثمارات، التجارة، الاتجاه شرقاً، الاتجاه غرباً.

GEO-ECONOMICS OF SAUDI-CHINESE RELATIONS

Ibrahim Mohammad Ali Alfaggy
Associate Professor of Political Geography, Prince Saud Al Faisal Institute for Diplomatic Studies
ifaggy@yahoo.com

(Received 28/12/1437 H., Accepted for Publication 26/05/1438 H.)

Abstract. Relations between Saudi Arabia and China date back to the early nineties of the last century. Since the establishment of the diplomatic relationship, it has advanced in all areas and the two countries have become among the largest trade partners in Asia. They have signed a number of agreements to promote cooperation in oil, petrochemical, industrial as well as economic and cultural fields. Trade turnover and investment have substantially increased particularly in oil and gas sector, infrastructure, and transportation. Such extensive cooperation has interlinked "China's Go West Policy" with "Saudi Arabia's Go East Policy".
Keywords: Geo-economics, Saudi Arabia, China, Economic relations, Oil-investment, Trade, Look West Policy, Look East Policy.

مقدمة

في عام ١٩٩٠م، أعلنت كلاً من السعودية والصين عودة علاقاتهما الدبلوماسية، معلنة انطلاق العلاقات السياسية والاقتصادية والتجارية والثقافية وبدء مرحلة جديدة في تلك المجالات. فبينما انطلقت الصين في سياستها الخارجية مع دول غرب آسيا فيما يعرف بـ"الاتجاه غرباً"، انطلقت السعودية في سياستها الخارجية مع دول شرق آسيا والصين بالذات فيما يطلق عليه "الاتجاه شرقاً"، حيث كان للبترول والبتروكيماويات السعودية من جهة ومنتجات الصين وقدراتها الصناعية والتنموية دوراً كبيراً في التقارب السعودي-الصيني ليصبحا أكبر شريكين اقتصاديين على كافة المستويات. ومن المتوقع أن تزداد العلاقات الاقتصادية بين الصين والسعودية تطوراً في حال انطلاق طريقي الحرير البري والبحري ووصولها إلى المنطقة العربية وخاصة الخليج العربي الذي تشغل السعودية الموقع الرئيسي في أهم المناطق الحيوية في العالم.

أهداف البحث

يهدف هذا البحث إلى دراسة ما يلي:

١- الأبعاد الجيو اقتصادية للعلاقات السعودية-الصينية.
٢- تطور العلاقات الاقتصادية السعودية-الصينية.
٣- العقبات التي تواجه العلاقات الاقتصادية بين السعودية والصين.
٤- مستقبل العلاقات الاقتصادية السعودية-الصينية.

تساؤلات البحث

يسعى البحث للإجابة على التساؤلات التالية:

١- ما الأبعاد الجيو اقتصادية للعلاقات السعودية-الصينية؟
٢- ما العوامل التي أدت إلى تطور العلاقات الاقتصادية للدولتين؟
٣- ما العقبات التي تواجه العلاقات الاقتصادية بين السعودية والصين؟
٤- ما مستقبل العلاقات الاقتصادية الثنائية على المستويين الإقليمي والدولي؟

الدراسات السابقة

يتناول (Sparke, 1998) نهاية الدولة القومية، والاتجاه في النظام العالمي الجديد، نحو الجيو اقتصادية والتنمية عبر الحدود الإقليمية في سياق التجارة الحرة بالإضافة إلى دراسة الإستراتيجيات الوطنية لإنشاء مناطق جديدة والآثار الجيو اقتصادية على نهاية الدولة القومية.

ويستعرض (Adamo, 2001) تاريخ الجيوبوليتيكا والجيو اقتصادية من المرحلة الاستعمارية وحتى عصر العولمة. موضحاً أن الجيوبوليتيكا ليست سوى جزء من الجغرافيا السياسية أو أي جزء من العلوم الاجتماعية. وبينما يوضح أن الجغرافيا السياسية هي تحليل للبيئة المكانية وإقليمها للمجتمع الإنساني وعلاقته من حيث الظروف وناتج العمل والنظام المؤسسي لهذا المجتمع كما يميز أيضاً بين الاقتصاد الجغرافي، والجيو اقتصادية، ففي الأولى تتعامل الجغرافيا مع الاقتصاد، في حين أن الثانية تضع القواعد لتحسين القيم المكانية والبيئية لمختلف المناطق، حيث يتعامل الاقتصاد مع الجغرافيا. وبينما تمارس الجيوبوليتيكا القوة البحتة بهدف الوصول إلى السلطة ومن أجل السلطة، فإن الجيو اقتصادية أداة لحل الصراعات السياسية وتقديم مصالح الآخرين. وهذه المصلحة تشمل تاريخ المجتمع البشري من خلال مواجهة الجيو اقتصادية للجيو إستراتيجية.

ويفسر (Chan, 2011) للجيو اقتصادية بأنها "استمرار التنافس القديم بين الدول من خلال أساليب صناعية جديدة" وقد ضمن في تعريفه جانبين أساسيين للجيو اقتصادية: الأول، أن المصطلح يرمز إلى ظاهرة جيو إستراتيجية تاريخية جديدة، والثاني، سلوك إستراتيجي ينشأ من مواقف جديدة.

ودرس (Lachininskii, 2012) الاتجاهات الحديثة في الدراسات الجيو اقتصادية في روسيا من خلال النظريات والمنهجيات ضمن أطر تشمل الاقتصاد والاجتماع والجغرافيا السياسية في نطاق الجيو اقتصادية.

ويحلل (Jonquières, 2012) المبادئ الخمسة للسياسة الصينية الخارجية والمتأثرة بصورة عميقة على القضايا الداخلية ومنها الحفاظ على الأسواق العالمية مفتوحة لصادراتها،

والحصول على إمدادات عالمية من الطاقة والموارد الطبيعية، وعزل الاقتصاد الصيني والثروات الوطنية من الأزمات الخارجية المحتملة، والحصول على التقنيات الحديثة، ودعم التوسع العالمي للصناعات الوطنية من خلال الاستثمارات الخارجية.

ويتناول (Martiningui & Youngs, 2012) التحديات التي تواجهها السياسية الأوروبية في عام ٢٠١٢م، ومنها الجيو اقتصادية للسياسة الخارجية للاتحاد الأوروبي وأبعادها، في عدد من السياسات الخارجية لألمانيا وفرنسا وإسبانيا والمملكة المتحدة نحو الاقتصادات الناشئة في آسيا والشرق الأوسط وأمريكا اللاتينية وأفريقيا وحوض بحر قزوين، وأهم الخيارات والمخاطر الجيو اقتصادية، وشكل الجيو اقتصادية التي تسعى إليها الدول الأعضاء في الاتحاد الأوروبي.

ويتطرق (Li, 2012) إلى إستراتيجية الصين الجيو اقتصادية والتي بدأت قبل ثلاثة عقود، وهي التجارة الصينية الخارجية في عهد الإصلاح، وانتقال الصين اقتصادياً من تصدير المواد الخام إلى سياسة الانفتاح، واتجاهها نحو التوسع في علاقاتها الاقتصادية الخارجية من خلال التجارة التي أصبحت المحرك الرئيسي للنمو الاقتصادي في الصين.

ويتطرق (Søilen, 2012) إلى الجيوبوليتيكا وعناصر الجيو اقتصادية ودورها في الدولة القومية من خلال الشركات المتعددة الجنسيات وعلاقة الجيو اقتصادية بنظرية التطور وعلاقتها بالسلوك الاجتماعي والتكيف البيئي والاقتصادي والثوابت الجيو اقتصادية.

ويستعرض (Kapur & Suri, 2012) مقارنة بين الجيو اقتصادية والجيو بوليتيكا وانعكاساتها على التحالف بين آسيا والولايات المتحدة وأستراليا وأهم الأسباب والنتائج المحتملة للتباين المتزايد بين الضرورات الأمنية المتغيرة من جهة، والاعتماد الاقتصادي المتبادل، التي ترتبط بالجيو اقتصادية من جهة أخرى. وتركز الورقة أيضاً على النتائج المحتملة لشبكات الإنتاج الإقليمية ومنها سلسلة التوريد العالمية التي تسرع عملية التصنيع خاصة في الدول التي لا تفتقر إلى القدرة التفاوضية مثل الصين، والثانية قدرة هذه الشبكات العنكبوتية على ربط الدول الآسيوية بشكل أقوى، والآثار الناجمة عن التنافس بين الجيوبوليتيكا والجيو اقتصادية في دول آسيوية أخرى مثل الهند.

أما (Dongmei et al., 2014) فيتطرق إلى التعاون والصراع والتكامل والتوازن بين الجيو بوليتيكا والجيو اقتصادية موضحاً أن الجغرافيا السياسية تقوم على الصراع والمواجهة بينما تقوم الجيو اقتصادية على التعاون وأن إستراتيجية التنمية يجب أن تكون قائمة على إستراتيجية وطنية كبرى على التفاعل والتوازن بين الجغرافيا السياسية والجيو اقتصادية وأن على الدولة الحفاظ على الموارد، وأن إستراتيجية الصين في التنمية يجب أن تقوم على التكامل والتوازن بين كل من الجغرافيا السياسية والجيو اقتصادية.

منهج البحث

يعتمد البحث على المنهج الاستقرائي، باستخدام الأسلوب الوصفي التحليلي المقارن. كما يعتمد البحث على المراجع العربية والأجنبية مثل الكتب والمقالات.

تعريف الجيو-اقتصادية

يعد أليف E. B. Alaev أول من استخدم مصطلح جيو اقتصادية Geo-economics حيث كان يعتقد إمكانية استخدام هذا المصطلح لـ"الأنظمة الاقتصادية المكانية" واستخدامه أيضاً في المجال الاقتصادي لمنطقة معينة، وأن المجال الجيو اقتصادي هو "تفسير أو تأويل جغرافي للمجال الاقتصادي" (Lachininskii, 2012).

ويورد (Sparke, 1998) تعريف Edward Luttwak للجيو-اقتصادية بالتالي: "إذا المتنافسون مضوا في المجال في حال تراجع أهمية القوة العسكرية للكيانات الاقتصادية، فالقوى العاملة ورجال الأعمال والشركات من الطبيعي أن تحكم التجارة العالم ..... وأن على جميع الأطراف أن تنفتح دون اعتبار للحدود ..... ولكن الأمور ليست بهذه البساطة ..... فالكيانات الإقليمية ستعمل مكانياً وليس وظيفياً وعلى الدول أن تتبع المنطق التجاري وحده وأن تتجاهل حدودها وأن الجيو اقتصادية ستستحوذ على دورها بدلاً من الجيوبوليتيكية".

ويقودنا هذا إلى ما ذكره (Adamo, 2001) إلى أهمية التمييز بين الاقتصاد الجغرافي والجيو-اقتصادية على النحو التالي: فبينما يتطرق الأول إلى أن الجغرافيا هي التي تتعامل مع الاقتصاد، تعمل الثانية على إرساء قواعد الاستفادة المثلى من القيم المكانية والبيئية من الأماكن والمناطق والأقاليم المختلفة وأن الاقتصاد يتعامل هنا مع الجغرافيا.

أما (Sparke, 2007) فيتناول مصطلح الجيو اقتصادية بأنه مصطلح جديد نسبياً وأكثر محدودية على المستوى الأكاديمي، ويستخدم في الكتابات الرائجة للتعبير عن الأفكار التي تتراوح ما بين الاهتمامات الإدارية بالنسبة للمواقع الاقتصادية التنافسية بين الدول، إلى إستراتيجية ما بعد الحرب الباردة التي شهدت انخفاض المواجهات العسكرية في العلاقات بين الدول. كما استخدمه الجغرافيون لوصف مجموعة واسعة من التطورات التي تتراوح ما بين الآثار الاقتصادية الإقليمية لإغلاق القواعد العسكرية، إلى ظهور إستراتيجيات وطنية تجارية، إلى الوحدة السياسية لمنطقة اليورو، إلى مناطق جغرافية عالمية متباينة اقتصادياً، وهي هنا تتناقض مع الجيوبوليتيكا التي توفر الأساس العقلاني لإدخال صيغة متميزة من الجيو اقتصادية.

ويذكر (Chan, 2011) أن الجيو اقتصادية تسعى إلى تحليل الإستراتيجيات الاقتصادية، وخصوصاً التجارية منها، والتي تقررها الدول في وضع سياسي يهدف إلى حماية اقتصاداتها أو بعض القطاعات المحددة، أو لمساعدة المؤسسات الوطنية في الحصول على التقنية أو الحصول على قطاعات معينة من السوق العالمية لإنتاج أو تسويق منتج بعينه.

أما (Grevi, 2012) فيقدم الجيو-اقتصادية بأنها "مصطلح يشتمل على تحويل الأصول الاقتصادية إلى نفوذ سياسي وتعبئة القوى السياسية لتحقيق أهداف اقتصادية من خلال مزيج من التنافس والتعاون".

ويعرف (Lachininskii, 2012) الجيو اقتصادية بالتالي: "الجيو اقتصادية هو العلم الذي يدرس خصائص البيئة المؤسسية، وعناصر حيز اقتصاد العالم المعولم، بالإضافة إلى العمليات التي تشكل الأنظمة الجيو اقتصادية العابرة للحدود على كافة المستويات".

ويشير (Księżopolski, n.d.) إلى تعريف باسكال لوروت Pascal Lorot للجيو اقتصادية بأنها "تحليل الإستراتيجيات الوطنية، وأن الهدف النهائي منها ليس السيطرة على الأرض (الإقليم) ولكن تحقيق التفوق التقني والتجاري".

ويعرف (Søilen, 2012) الجيو اقتصادية بأنها دراسة الجوانب المكانية والثقافية والإستراتيجية للموارد بهدف اكتساب ميزة تنافسية مستدامة. وأنها استمرار لمنطق الجيوبوليتيكا وتطبيقاتها في زمن العولمة، وبالتالي فإن الجيو اقتصادية أكثر ملاءمة في الكيانات الإستراتيجية الكبرى مثل الدول والشركات المتعددة الجنسيات، والتي تواجه دائماً قضايا عالمية تنافسية، وأن الجيو اقتصادية هي الاتجاه البديل المتعدد التخصصات لدراسة الاقتصاد.

على الرغم من قدم الجغرافيا السياسية، إلا أن مفهوم الجيو اقتصادية ظهر نتيجة للعوامل الجغرافية في العلاقات الدولية مقارنة بالجغرافيا السياسية، إلا أن هناك اختلافات بين الجغرافيا السياسية والجيو اقتصادية، على الرغم من أن المفهومين ينبعان من العلوم الجغرافية. وطبقاً لتعريف لوت والكر فإن كلا العلمين يتفقان فيما يلي:

(١) أن كلا العلمين متضادان، ولكنهما أداة يؤديان وظائفهما للدولة ذات السيادة.

(٢) أن كلا النظريتين تسعيان لحصول الدولة على قوة السيطرة على المنافسين والموارد.

(٣) تتفق النظريتان على أن المنافسة والصراع هما للمصالح الوطنية.

ومن هنا تؤكد الجيو اقتصادية (Li, 2014) على المبادئ التالية:

(١) مبدأ الصراع وأن نظرية السياسة الدولية هي التي تقود المنافسة بين الدول، إلا أنها في الصين تفسر نظرية النشاط الاقتصادي الذي يستخدم لتوجيه التعاون الدولي.

(٢) أن مبدأ الجيو اقتصادية يركز على السلطة بهدف الحصول على ميزة المنافسة من قبل السلطة وتجاهل الظروف السياسية والعسكرية كمشكلة للتعاون الاقتصادي، والنظر إلى التعاون كمبدأ أساسي.

(٣) أن الجيو اقتصادية ترى أن الدول النامية غير قادرة على تنفيذ السياسات الجيو اقتصادية أو التنافس الجيو اقتصادي الذي يتواجد فقط بين الدول المتقدمة.

(٤) ليس هناك شكل ثابت للصراع أو التعاون في الجيو اقتصادية، بل هي مجرد لعبة إستراتيجية.

ويشير لوتواك Luttwak إلى أن الجيو اقتصادية تتكون من سلسلة من الممارسات المتعمدة، إما عن طريق نشرها من قبل الدولة، أو من خلال الدولة عن طريق النخب الاقتصادية الوطنية، من أجل الفوز والوصول إلى أسواق جديدة، أو الأسواق المحلية، وبناء قاعدة للتوسع الاقتصادي، من خلال قيادة الدولة للاستثمار والتدريب وتغيير التنظيمات، أو من خلال التجسس الذي يهدف إلى الحصول على الأسرار الصناعية أو التقنية (Sparke, 1998).

الأبعاد التاريخية للعلاقات السعودية-الصينية

تمتد جذور العلاقات السعودية-الصينية إلى أكثر من سبعة عقود خلت، حيث بدأت بتوقيع معاهدة صداقة في جدة عام ١٩٤٦م، لتمتد العلاقات إلى نحو ٧٤ عاماً هي تاريخ العلاقات بين السعودية والصين، حين قررت الرياض في عام ١٩٣٩م البدء بتسهيل الطريق نحو علاقات سياسية مع بكين، حيث استغرق هذا القرار ستة أعوام قبل توقيع أول معاهدة صداقة بين البلدين في الخامس عشر من نوفمبر (تشرين الثاني) ١٩٤٦م في جدة. فعلى الرغم من توقف العلاقات بين البلدين لمدة ٣٠ عاماً بدءاً من عام ١٩٤٩م وحتى ١٩٧٩م، إلا أن العلاقات بينهما لم تخلُ من علاقات واتصالات دائمة، لكنها ليست بذلك المستوى الرسمي الرفيع المستوى، حين بدأت جمهورية الصين علاقاتها من جديد مع دول العالم. على مستوى العلاقات السعودية-الصينية، وبعد الغياب الرسمي، بدأت العلاقات في أخذ منحى جديد في ثلاثة اتجاهات:

- الأول: بدء عودة أول قوافل للحجاج الصينيين في نهاية السبعينيات من القرن الميلادي الماضي.
- الثاني: فتح طريق صادرات البضائع الصينية إلى السعودية في نهاية الثمانينيات من القرن الميلادي الماضي.
- الثالث: عودة العلاقات الرسمية السياسية بين الدولتين، بشكل فاعل وقوي، عند عقد توقيع تأسيس شراكة سياسية، واتفاقية تفاهم بين الرياض وبكين في ٢١ يوليو (تموز) ١٩٩٠م. وكانت الاتفاقية تهدف إلى تحقيق دعم متبادل في مجال تعزيز الأمن والاستقرار للبلدين.

جيو-اقتصادية الصين

شهدت التسعينيات من القرن الماضي، انتهاء الحرب الباردة وظهور تغييرات في الوضع العالمي سياسياً واقتصادياً، فقد شهد العالم تطوراً فيما يتعلق بالتكامل الاقتصادي وتغيراً في الجغرافيا السياسية ذات المفاهيم التقليدية، وشهد في الوقت ذاته ظهور مصطلح الجيو اقتصادية Geo-economics كفرع من العلوم الجغرافية، لتظهر العديد من الأفكار الجيو اقتصادية في العديد من المجالات. وقد تأثرت الصين بالعديد من هذه المفاهيم، ومنها التحول في الصين من السعي إلى السلطة، إلى السعي نحو تحقيق السلام، والتنمية، والتعاون، الذي يقود إلى التغيير في السلوك وتمنح الدولة القوة في المنافسة والاتجاه نحو المؤسسية وأن العلاقات الدولية تميل نحو المشاركة في الحاكمية في مناطق ومجالات معينة. كما أن على الصين التخلي عن الجغرافيا السياسية التقليدية القائمة على الصراع والمواجهة، إلى الجيو اقتصادية القائمة على التعاون وتعزيز مفاهيم الجيو اقتصادية، وبناء إستراتيجية وطنية كبرى على هذا الأساس لتحقيق تنمية سلمية، وأن التعاون هو الخيار الأفضل لجميع الأطراف بهدف كسب مصالحهم الخاصة وأن الدبلوماسية الصينية هي جزء من التعاون الجيو اقتصادي (Dongmei et al., 2014).

تتمحور إستراتيجية التنمية المستقبلية في الصين على السلام الذي يتطلب التعاون مع الآخرين وتطبيق التنافس من أجل السلام والتعاون لتحقيق التنمية. وتتبنى الصين فلسفة أن الصراع عنصر لا ينسجم مع الفلسفة الصينية القديمة التي تلتزم تجنب الخلافات والعداء واعتبارها جزءاً من الدبلوماسية الصينية (Dongmei et al., 2014).

كما أن تطور تقنية المعلومات لها أبعاد أخرى، فهي تشجع المطالبة بمزيد من الحريات بين الشعوب المقهورة في جميع أنحاء العالم، ومثال ذلك الشعوب العربية بعد عام ٢٠١١م.

وهذه الفلسفة والتطورات تجعل من الحلول العسكرية أقل جاذبية للدولة القومية، التي تسعى إلى أن تصبح دولة قوية، وهذا التطور يزيد من أهمية الاعتبارات الجيو اقتصادية مقارنة بتلك المتعلقة بالجيوبوليتيكا، وهو ما نراه في سياسة الصين ورغبتها بالفوز بالعديد من الدول الصديقة في القارات (Søilen, 2012).

قبل عام ١٩٧٨م، كان الاقتصاد الصيني، اقتصاداً مركزياً من حيث التخطيط، ويعتمد في تجارته الخارجية على تصدير المواد الخام والسلع البسيطة بهدف تغطية مدفوعاتها من المعادن الإستراتيجية والمواد الأخرى، إلا أن هذه الصورة تغيرت بعد تبني الصين لإستراتيجية التنمية الاقتصادية التي تواكبت مع سياسة الإصلاح والانفتاح التي انطلقت في نهاية عام ١٩٧٨م، حيث بدأت الصين في توسيع علاقاتها الاقتصادية الخارجية مع دول العالم، وقد شهدت فترة الإصلاح العديد من التغيرات الهيكلية والسياسات الاقتصادية التي أُعيد تنظيمها وتعزيز العلاقات الاقتصادية الخارجية والاستثمارات الأجنبية المباشرة، وكانت النتيجة ارتفاع الصادرات والواردات الصينية وبالتالي فائض تجاري. وقد جاء ارتفاع الواردات لعدة عوامل منها التوسع في الاحتياطات الأجنبية، والإدارة اللامركزية في التجارة الخارجية، والشراء الكبير للآلات والمعدات للصناعات المحلية، وتقدم الاتصالات وتقنية المعلومات، والإصلاحات التجارية الخارجية، والخدمات المصرفية، وإدارة النقد الأجنبي، والتخفيضات في الرسوم الجمركية، للانضمام إلى منظمة التجارة العالمية التي انضمت إليها الصين في ١١ نوفمبر ٢٠٠١م لتصل معدلات النمو السنوية في الواردات والصادرات إلى ١٤٪ و١٦٪ على التوالي خلال أزمة عام ١٩٩٧م. يحتل الاقتصاد الصيني حالياً المرتبة الثانية عالمياً من حيث الناتج المحلي الإجمالي عند ٤,٩٩ تريليون دولار. ومن حيث القدرة الشرائية يحتل الاقتصاد الصيني المرتبة الثانية بعد الولايات المتحدة عند ٨,٧٧ تريليون دولار. ومن حيث القوة التجارية فهي تأتي بعد الولايات المتحدة بتجارة تبلغ ٢,٢١ تريليون دولار (١,٢٠ تريليون دولار من الصادرات مقابل ١,٠١ تريليون دولار للواردات). ويبلغ احتياطي الصين ٢,٤ تريليون دولار مما يصنعها في المرتبة الأولى عالمياً (حماد ، ٢٠١٥م).

وقد تبنت الصين خلال انضمامها إلى عضوية المنظمة، سياسة النفاذ إلى أسواق دولها، في القطاعات الزراعية، والصناعية، والخدمات، بخفض الحواجز الجمركية، من خلال اللوائح والقوانين المحلية ذات الصلة بالتجارة العالمية (Li, 2012).

جيو-اقتصادية السعودية

اتجهت السعودية شرقاً لعديد من العوامل منها:

١- البحث عن أسواق جديدة لتسويق البترول والغاز والمنتجات البتروكيماوية.
٢- البحث عن شركاء إستراتيجيين جدد في الشركة كبديل محتمل لشركائها الإستراتيجيين في الغرب مثل الولايات المتحدة والاتحاد الأوروبي.
٣- ما تمثله الصين باعتبارها الدولة الاقتصادية من حيث التجارة العالمية ونمو الاقتصادي المتسارع.
٤- اعتماد الصين المتزايد على البترول والمنتجات البتروكيماوية السعودية.
٥- ما تمثله المملكة للصين من مورد بترولي يمكن الاعتماد عليه والوثوق به.

يشير تقرير للحكومة الصينية في عام ٢٠١٢م إلى أهمية التوسع في الطلب المحلي من خلال التجارة الخارجية التي ستقود اقتصاد الصين للسنوات القادمة، فالخطة الخمسية الـ١٢ (٢٠١١-٢٠١٥م) تنص على أهمية محافظة الصين على معدل نمو سنوي قدره ١٠٪ في التجارة وأن يصل حجم التجارة إلى ٤,٨ تريليون دولار في عام ٢٠١٥م، بل ومن المتوقع أن تتفوق الصين على الولايات المتحدة، وأن تكون الأكبر تجارياً حتى عام ٢٠٥٠م (Li, 2012).

فالعالم يشهد حالياً، تغيراً في الاقتصاد العالمي، حيث تمثل قارة آسيا محوراً اقتصادياً ضخماً للمملكة العربية السعودية، فنحو ٦٥٪ من الواردات السعودية تأتي من القارة الآسيوية، ونحو ٥٠٪ من صادراتها من البترول والغاز تتجه نحو هذه

القارة، منها ما نسبته ٢٠٪ من استهلاك الصين من البترول يأتي من السعودية (Murphy, 2010).

من المتوقع أن تصبح الصين في عام ٢٠١٧م أكبر اقتصاد عالمي، إلا أن الوصول إلى هذا المستوى، والمحافظة على مستوى التنمية الاقتصادية التي شهدتها طيلة ٣٠ عاماً مضت، لابد للصين التي تعاني من نقص في مواردها من النفط، والذي كانت تكتفي منه ذاتياً حتى عام ١٩٩٣م، الحصول على موارد نفطية مأمونة. فالصين شهدت خلال الأعوام الثلاثين نمواً اقتصادياً هائلاً، في التجارة الخارجية، وارتفاع الدخل وتزايد عدد السكان، وارتفاع معدلات التحضر، وتضاعف الناتج القومي العام GDP ٥,٥ ضعفاً من ١,٣٢ تريليون دولار في عام ٢٠٠١م إلى ٧,٢٩ تريليون دولار بنهاية عام ٢٠١١م، ورافق هذا النمو، زيادة في استهلاك النفط إلى الضعف ليصل في عام ٢٠١٢م إلى ٩,٥ مليون برميل/ اليوم. فبينما تنتج الصين نحو ٤٤٪ من النفط الذي تستهلكه، يأتي ما نسبته ٢٠٪ من واردات الصين من البترول من المملكة العربية السعودية، ومن المتوقع أن تحتل الصين مرتبة الولايات المتحدة كمستهلك بعد عام ٢٠٢٠م، وتصبح المستهلك الأول للبترول على المستوى العالمي في عام ٢٠٣٠م بما مقداره ١٥ مليون برميل/ اليوم عام ٢٠٣٥م (Al-Tamimi, 2012).

في الفترة التي تلت تأسيس العلاقات السياسية بين الدولتين، ارتفعت الصادرات الصينية للمملكة من ١,٦٦ مليار ريال في عام ١٩٩٠م إلى ٤,٤٤ مليار ريال في عام ٢٠٠٠م بنسبة بلغت ١٦٧٪، أما الصادرات السعودية فقد ارتفعت في نفس الفترة من ١٥٨ مليون ريال إلى ٥,٦٣ مليار ريال بنسبة ٣,٤٦٣٪ (البارقي، ٢٠١٤م).

في عام ٢٠٠٨م، زار تشي جينبينغ (حين كان نائباً للرئيس الصيني) المملكة العربية السعودية، وجرى توقيع بيان مشترك رسمي «البيان المشترك لتعزيز التعاون وعلاقات الصداقة الإستراتيجية بين جمهورية الصين الشعبية والمملكة العربية السعودية»، وبعد عام واحد من تلك الاتفاقية، قام الرئيس الصيني هو جينتاو بزيارة للمملكة، وشهدت حينها توقيع خمس اتفاقيات للتعاون في مجالات الطاقة، والصحة، والحجر الصحي، والمواصلات، والثقافة. من جانبهم، وعلى الجانب الإنساني يثمن الصينيون الموقف السعودي في مايو (أيار) عام ٢٠٠٨م بعد وقوع الزلزال في سيتشوان الصينية، حين قرر الملك عبدالله بن عبدالعزيز وقتها التبرع بـ٥٠ مليون دولار أميركي وتقديم مساعدة مادية بقيمة عشرة ملايين دولار، والتي عُدَّت وقتها أكبر مساعدة خارجية، ألحقتها المملكة بتقديم ١٤٦٠ غرفة متنقلة والتبرع بـ١,٥ مليون دولار لإعادة الإعمار في منطقة الزلزال. وحرصاً من السعودية لمواصلة تعزيز الشراكة الاقتصادية، استثمرت المملكة ١٥٠ مليون دولار لبناء «الجناح السعودي» في «إكسبو شنغهاي الصين ٢٠١٠»، حيث يُعدُّ الجناح السعودي من أكثر الأجنحة زيارة وإقبالاً من الجمهور. وفي عام ٢٠١٣م، وجهت الدعوة للصين كضيف شرف في مهرجان الجنادرية السعودي، حيث تلاقت الفعاليات الثقافية الصينية مع التراث السعودي، وحظيت الفعاليات الصينية بإقبال كثيف. وبعد هذه الدعوة حضرت السعودية كضيف شرف في الدورة العشرين لمعرض الكتاب الدولي في بكين ٢٠١٣م، حيث عرضت للشعب الصيني الجهود السعودية في مجالات الثقافة والآداب والطب.

يبلغ إنتاج الصين من النفط أربعة ملايين برميل/ اليوم وتواجه عجزاً يبلغ نحو ستة ملايين برميل يومياً، يتم استيرادها من الخارج، يبلغ نصيب المملكة منها نحو ١,١٠٠,٠٠٠ برميل/ اليوم أو ما يعادل نحو ١٥٪ من صادرات النفط السعودية، وأبدت الصين رغبتها في أن يكون نصيب المملكة في سوق الصين النفطية ما نسبته ١٧–٢٠٪ أو ما يعادل ١,٥٠٠,٠٠٠ برميل/ اليوم (إكرامي، ٢٠١٤م).

ومن المتوقع أن يزداد استهلاك الصين من النفط في عام ٢٠١٥ م ليصل إلى ١,٧ مليون برميل، وأن يرتفع ليصل إلى ٧ مليون برميل/ اليوم عام ٢٠٣٠م (الفيفي، ٢٠١٥م)، أو ما يعادل نحو ٣٢٪ من الزيادة المتوقعة للطلب العالمي على البترول، وهذه الزيادة في الطلب ناجمة عن الصناعات، والتحضر، والنقل بأنواعه. وهذه الزيادة توفرها دول منطقة الشرق الأوسط وخصوصاً السعودية ودول الخليج العربي الأخرى. كما يجب ألا نغفل الغاز الذي تعده المملكة من أهم منتجيه حيث من المتوقع أن يبلغ إنتاجه في عام ٢٠١٤م نحو ٤,٥ مليار قدم مكعب/ اليوم (Al-Naimi, 2010).

في مجال البترول استوردت الصين ٥٣,٩ مليون طن من النفط الخام من السعودية في عام ٢٠١٣م، أو ما يمثل خُمس إجمالي واردات النفط في الصين. بالإضافة إلى أن لدى الدولتين آفاق واسعة في التعاون في مجال الطاقات المتجددة، مثل الطاقة الشمسية وطاقة الرياح وغيرها. كما وضعت السعودية خطة ضخمة لبناء شبكة من السكك الحديدية وتطويرها، ومن المتوقع أن يقوم الطرفين بتعزيز التعاون في هذا المجال، حيث إن الصين على استعداد لتبادل تجارب التنمية مع المملكة العربية السعودية، وتشجيع شركات صينية ذات قدرة عالية وسمعة جيدة على الاستثمار والمشاركة في بناء المملكة، وتقديم المنتجات والخدمات ذات الجودة والتقنية العالية، بما يعزز ويعمق التعاون الثنائي (الأحمري، ٢٠١٤م).

في الفترة ما بين ٢٠٠٢-٢٠١٠م، ازدادت صادرات البترول السعودي من ١١,٣٩ مليون طن إلى ٤٤,٦٣ مليون طن بنسبة نمو بلغت ١٨,٦١٪ سنوياً، وفي نفس الفترة ارتفعت واردات الصين من البترول من ٦٠,٢٦ مليون طن إلى ٢٣٩,١٣ مليون طن بنسبة ارتفاع ١٦,٧٢٪ سنوياً بلغت نسبة ما صدرته السعودية إلى الصين فقط ١٣,٤٪ من جملة الصادرات السعودية أقل من تلك المصدرة إلى اليابان أو الولايات المتحدة، فعلى الرغم من ذلك، فإن تجارة البترول تكتسب أهمية إستراتيجية لكل من الصين والسعودية على حد سواء، فالصين تحتاج إلى الاستمرار في استيراد البترول السعودي، بينما ترى السعودية من الأهمية بمكان، تصدير بترولها إلى الصين بدلاً من تصديره إلى أوروبا، حيث يشهد نوعاً من انخفاض الاستيراد، وفي الوقت ذاته تواجه السعودية ضغوطاً للتوسع في تصدير بترولها لتغطية تكاليف التنمية الاقتصادية (China–Arabia Cooperation Acceleration Growth of Trade, 2011).

في عام ٢٠١١م احتلت اليابان المرتبة الأولى في ترتيب الدول التي تستورد منها المملكة كما هو موضح في الشكل (١). أما فيما يتعلق بترتيب الدول التي تصدِّر إليها المملكة فهي موضحة في الشكل (٢).

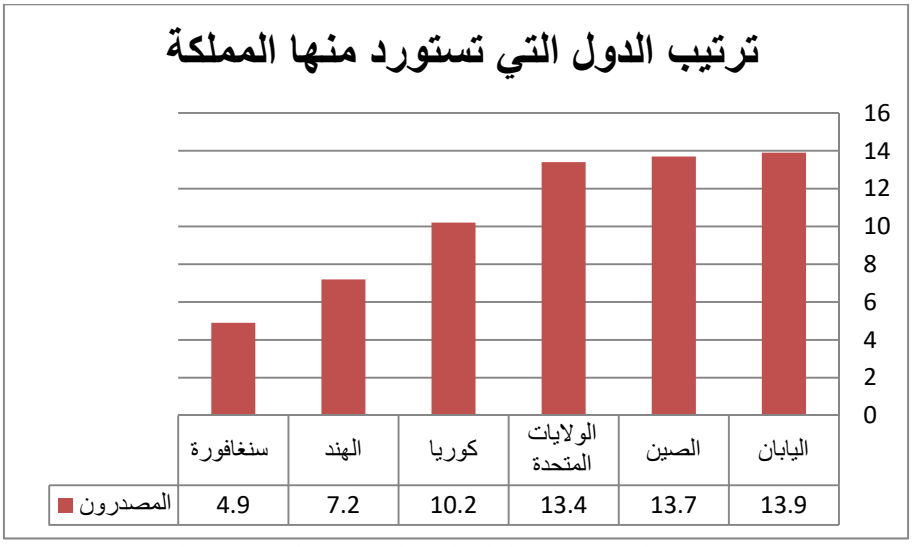

الشكل (١). ترتيب الدول التي تستورد منها المملكة العربية السعودية. الشكل من إعداد الباحث والمصدر:
http://fanack.com/ar/countries/saudi-arabia/saudi-arabia-test/economy/exports-and-imports

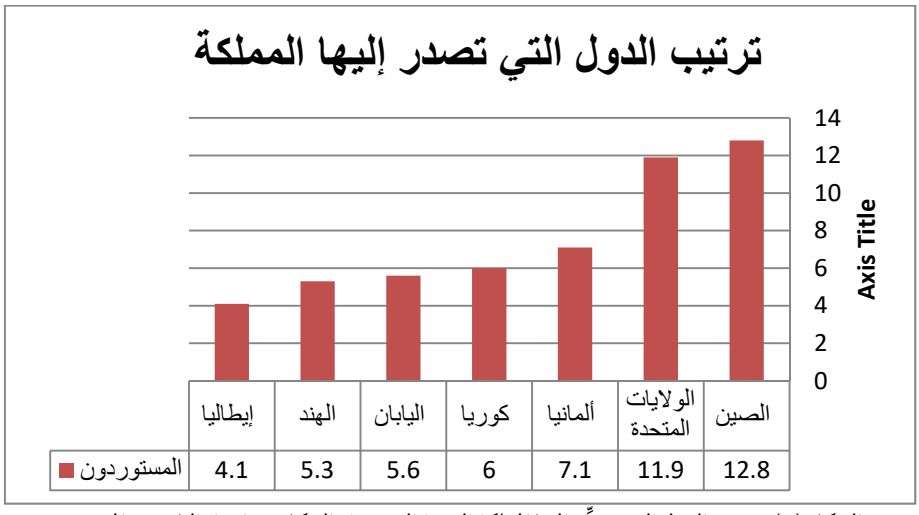

الشكل (٢). ترتيب الدول التي تصدِّر إليها المملكة العربية السعودية. الشكل من إعداد الباحث والمصدر:
http://fanack.com/ar/countries/saudi-arabia/saudi-arabia-test/economy/exports-and-imports

يعد النفط والغاز الطبيعي من أهم ركائز العلاقات الاقتصادية بين الصين والسعودية التي تعد أكبر مصدر للنفط إلى الصين. كما تعد السعودية المزود الأكثر موثوقية للطاقة، خاصة النفط، ولديها الرغبة في أن تحافظ الصين على مكانتها كأكبر بلد مستورد للنفط السعودي. ومن المتوقع أن يكون هناك نمواً في الطلب الصيني على النفط، تماشياً مع تراجع الطلب من الولايات المتحدة والدول الأوروبية، أو ما يمكن وصفه بالتحول في تجارة الطاقة من الغرب إلى الشرق أو التحول في الجغرافيا السياسية للنفط. وفي مجال المنتجات الكيماوية والغاز الطبيعي، فمن المتوقع أن يستمر الطلب الصيني على النفط والمنتجات الكيماوية والغاز الطبيعي المسال في النمو مع تسارع عملية التحضر في الصين، ومن هنا فقد أنشأت أرامكو مصفاة وشركة مبيعات للمنتجات النفطية بالتعاون مع شركة سينوبك الصينية وشركة إكسون موبيل الأمريكية في مقاطعة فوجيان بجنوب شرقي الصين. بالإضافة إلى وجود العديد من مشاريع البناء للشركات الصينية في السعودية.

في عام ٢٠٠٦م ارتفعت صادرات المملكة إلى الصين من ٤٩,٦ مليار ريال إلى ١١٢,٢ مليار ريال في عام ٢٠١٠م (مصلحة الإحصاءات العامة والمعلومات) وكانت أهم الصادرات النفط الخام ومشتقاته ومن أهمها إثيلين جلايكول (إيثان ديول)، بولي إيثلين المنخفض الكثافة، بولي بروبيلين، ستيرين (غرفة الشرقية، ٢٠١١م).

بدوره شهد السوق الصيني للبتروكيماويات، ارتفاعاً ملحوظاً في وارداته، ولفترة طويلة، وخاصة من مواد الإثيلين والنافتا، ففي عامي ٢٠٠٦م و ٢٠٠٧م استوردت الصين نحو ٢٠٠,٠٠٠ طن في كل عام، ليرتفع إلى ٨٠٠,٠٠٠ طن في كل من عامي ٢٠٠٨م و ٢٠١٠ م، بينما سجل عام ٢٠٠٩م رقماً قياسياً بلغ ٩٧٥,٠٠٠ طن، وهي دلالة على احتياجات الصين المتنامية لاستيراد كل من البترول والبتروكيماويات السعودية لتلبية احتياجاتها. ومن هنا ظهرت الحاجة إلى الدخول في مجال إنشاء شركات المحاصصة Joint Venture والتي بدأت في عام ٢٠٠٩م بإنشاء مشروع مشترك بين كل من سابك السعودية وسينوبيك Sinopec في مقاطعة تيانجين لإنتاج ٣,٢ مليون طن من البتروكيماويات منها مليون طن من الإيثيلين، والاستثمار في إنتاج ٢٦٠,٠٠٠ طن من البولي كاربون والبولي أولفين (A Wider Cooperation in the International Oil Market Between China and Saudi Arabia, 2011).

فمنذ عام ١٩٩٣م بدأت الصين في البحث عن مصادر بترولية مضمونة ومنها السعودية التي تعهدت بتزويدها بالبترول ومواجهة احتياجاتها منه، في العاشر من فبراير

٢٠٠٩م، وقعت كلاً من الصين والسعودية اتفاقية لتزويد الصين باحتياجاتها من البترول والغاز الطبيعي والمعادن، (China and Saudi Arabia Sign Oil & Gas Cooperation Agreement, 2009). فقد تضاعف استهلاك الصين من البترول المستورد من منطقة الشرق الأوسط إلى نحو أربعة أضعاف ليرتفع من ٢,٩ مليون برميل/ اليوم في عام ١٩٩٣م إلى ١٠,٧ مليون برميل/ اليوم في عام ٢٠١٣م أو ما يعادل ٥٨٪ من واردات الصين من البترول في عام ٢٠١٣م ومن المتوقع أن يصل إلى ١٧ مليون برميل/ اليوم بحلول عام ٢٠٣٠م (Al-Tamimi, 2014).

انطلاقاً من إستراتيجية الاتجاه شرقاً، قامت أرامكو السعودية مع سينوبيك الصينية وإكسون موبيل الأمريكية، عام ٢٠٠٩م، بزيادة طاقة معامل التكرير في مقاطعة فوجيان الصينية إلى ٢٤٠,٠٠٠ برميل/ اليوم، كما منحت أرامكو السعودية سينوبيك الصينية امتيازاً بقيمة ٢٠٠ مليون دولار لاستكشاف وإنتاج الغاز الطبيعي بمساحة ٣٨,٠٠٠ كم٢، وفي مارس ٢٠٠٩م حصلت الصين على عقد بـ١,٨ مليار دولار إلى مجموعة صينية لإنشاء سكة حديد بين مكة المكرمة والمدينة المنورة. وحصلت الصين على عقد بـ٥٠٠ مليون دولار لبناء إنشاءات جديدة في جامعة الملك خالد، بالإضافة إلى اقتراح عقود لإنشاء مصنع للألمنيوم وتطوير موانئ المملكة (Murphy, 2010) أما بالنسبة إلى أرامكو السعودية، فقد بلغت عقود مشروع البناء مع الشركات الصينية أربعة مليارات دولار أمريكي، الأمر الذي يعتبر مجرد بداية من المتوقع أن تستمر في النمو.(arabic.china.org.cn).

خلال افتتاح المؤتمر السادس لوزراء الدول العربية والصين، في الخامس من يونيو ٢٠١٤م، ألقى الرئيس الصيني شي جيبينج كلمة مهمة، دعا فيها الدول العربية إلى المشاركة في مشروعي طريقي الحرير البري والبحري.

يقدر الدخل القومي العام Gross Domestic Products (GDP) في الصين في عام ٢٠١٤ م نحو ٧,٥٪، أما كمية الغاز المستورد من الدول المنتجة للغاز، فقد ارتفع بمعدل ٢٥٪ في عام ٢٠١٣م إلى نحو ٥٣ مليار م٣. ومن المتوقع أن يرتفع ما تستورده الصين من الغاز إلى ٦٣ مليار م٣ بنسبة ارتفاع ١٨,٩٪ في عام ٢٠١٤م لتحتل الصين المرتبة الثالثة عالمياً. حيث ارتفع استهلاكها من الغاز بنسبة ١٣,٩٪ إلى ١٦٧,٦ مليار م٣ في عام ٢٠١٣م ومن المتوقع أن يصل في عام ٢٠١٤م إلى ١٨٦ مليار م٣ أو ما نسبته ١١٪. ومن المتوقع أيضاً، أن يزداد استهلاك الصين من الغاز نتيجة للتحول في استخدام الغاز الطبيعي مقارنة بالغاز المستخلص من الفحم الحجري، لمواجهة التلوث الجوي، حيث سيصل إنتاج الصين من غاز الفحم الحجري في عام ٢٠٢٠م إلى أن يتجاوز ٥٠ مليار م٣ أو ما يعادل ١٢,٥٪ من إنتاج الغاز داخلياً (Juan, 2014).

العلاقات التجارية بين السعودية والصين

تنطلق تجارة الصين الخارجية مع أربعة أقاليم جغرافية كبرى هي الاتحاد الأوروبي والتي بلغت تجارته مع الصين في عام ٢٠١٣م نحو ٥٥٩ مليار دولار، أما تجارتها مع دول الآسيان فقد تجاوزت ٤٤٣ مليار دولار لنفس الفترة، وقاربت تجارة الصين مع دول الشرق الأوسط ٢٥٧ مليار دولار، وأفريقيا ١٩٢ مليار دولار ليصل مجموع التجارة الخارجية للصين مع هذه المناطق مجتمعة إلى ١,٤٥ تريليون دولار من مجموع تجارة الصين مع العالم والتي بلغت ٤,٢ تريليون دولار في عام ٢٠١٣م. ولعل هذا يفسر اهتمام الصين بالطريق البحري وخاصة ما يتعلق بأمن المضائق، والتي تشمل قناة السويس، ومضيق باب المندب، ومضيق هرمز، ومضيق ملقا، ويفسر أيضاً الدبلوماسية الاقتصادية للصين.(Al-Tamimi, 2014) وتتوقع الصين في تجاراتها مع المجموعات الأربع، والتي تغطي ثلاث قارات هي آسيا وأوروبا وأفريقيا، أن تصل إلى ٣,١ تريليون دولار بنهاية العشرينيات من هذا القرن، وتأمل الصين أن تزداد تجارتها مع الدول العربية من ٢٤٠ مليار دولار في عام ٢٠١٣م إلى ٦٠٠ مليار دولار، والسعي الحثيث من خلال المفاوضات نحو توقيع اتفاقية منطقة التجارة الحرة ودول مجلس التعاون (Free Trade Agreement) ودعوة الدول العربية الأخرى إلى المشاركة في بنك الاستثمار الآسيوي (Asian Infrastructure Investments Bank) (Al-Tamimi, 2014) وفي هذا السياق وقعت الصين العديد من اتفاقيات التجارة الحرة مع عدد من

الدول في آسيا وأستراليا، بالإضافة إلى عدد من الاتفاقيات التي يجري التفاوض بشأنها مع عدد من الدول الأوروبية، والدول الواقعة في الجنوب الأفريقي، ومنها جولة جديدة من المفاوضات مع دول مجلس التعاون لدول الخليج العربي كان آخرها في ٢٢ يونيو ٢٠٠٩م (Li, 2013).

وفي مجال التجارة الثنائية، فقد شهدت التجارة الثنائية بين الصين والمملكة العربية السعودية، تطوراً مستمراً في السنوات الأخيرة، إذ تعد السعودية أكبر مصدر للبترول الخام إلى الصين، بينما كانت الصين إحدى أهم الدول من حيث الواردات السعودية، وبلغ حجم التجارة بين الصين والسعودية نحو (٢٤٧,٨ مليار ريال) حوالي ٦٦ مليار دولار أمريكي في عام ٢٠١٤م (عبدالله، ٢٠١٦م)، كأكبر شريك تجاري للصين في منطقة الشرق الأوسط للسنة الـ١٢ على التوالي (السعودية ترغب في بقاء الصين أكبر بلد مستورد لنفطها، arabic.china.org.cn)، ومن المتوقع أن يتجاوز حجم التجارة الثنائية بين الصين والسعودية ١٠٠ مليار دولار أمريكي بعد ثلاث أو خمس سنوات (السعودية تقيم فعالية تجارية ترويجية في الصين لدعم التعاون التجاري الثنائي، arabic.china.org.cn)، ويرافق ذلك مقدرة كل من الصين والسعودية على فتح أسواق في دول أخرى. ويجب الإشارة هنا أن الصين تعد خاتمة المطاف للسوق الذي سيستوعب الصادرات النفطية السعودية المتنامية في المستقبل. حيث يشير الشكل (٣) إلى الميزان التجاري بين الصين والمملكة العربية السعودية لصالح الأخيرة.

في عام ٢٠١٠م شغلت الصين المرتبة الثالثة من الدول المستوردة من المملكة العربية السعودية، حيث بلغت صادرات المملكة لها ما قيمته ١١٢,٢ مليار ريال، واحتلت الصين المرتبة الثانية كدولة مصدرة للمملكة أو ما قيمته ٤٦,٩ مليار ريال لنفس الفترة أو ما نسبته ١١,٦٩٪ من إجمالي قيمة واردات المملكة (الشكل ٤) (غرفة الشرقية، ٢٠١١م) (مصلحة الإحصاءات العامة والمعلومات).

في الفترة ما بين ٢٠٠٤-٢٠١٣م وصل حجم التبادل التجاري بين الصين والمملكة العربية السعودية إلى ١,٤٦ تريليون ريال أو ما يعادل (٣٩٠,٣ مليار دولار) ليصل في عام ٢٠١٣م فقط إلى ٧٤ مليار دولار أو ما يعادل ٢٧٧,٥ مليار ريال مقارنة بحجم التبادل التجاري بين الدولتين في عام ٢٠١٢م والذي بلغ ٢٦٤,٤ مليار ريال أو ما يعادل ٧٠ مليار دولار، وبذلك تعد الصين الشريك التجاري الثاني للسعودية بعد الولايات المتحدة أو ما يعادل ١٢,٩٪ من إجمالي التبادل التجاري بين السعودية من جهة ودول العالم والتي بلغت ٢,٠٤ تريليون ريال أو ما يعادل ٥٤٤ مليار دولار في عام ٢٠١٢م بلغت قيمة الصادرات السعودية إلى الصين نحو ١٨٨,٢ مليار ريال (٥٠,٢ مليار دولار) أو ما يعادل ١٢,٩٪ من إجمالي صادرات السعودية للعالم والتي بلغت ١,٤٦ تريليون ريال. أما الواردات السعودية من الصين لنفس الفترة نحو ٧٤,٢ مليار ريال (١٩,٨ مليار دولار) وبذلك تعد الصين ثاني الدول المصدرة للسعودية بعد الولايات المتحدة بنسبة ١٢,٧٪ من إجمالي واردات السعودية من العالم والتي بلغت في عام ٢٠١٢م نحو ٥٨٣,٥ مليار ريال ليسجل الميزان التجاري بين الدولتين فائضاً بلغ ١١٤ مليار ريال (٣٠,٤ مليار دولار لصالح السعودية) (الشكل ٥)، ويوضح الشكل (٦) تطور التبادل التجاري بين المملكة العربية السعودية والصين في الفترة ما بين ٢٠٠٤-٢٠١٣م.

إلا أن التبادل التجاري بين الدولتين انخفض بـ٢٤ مليار دولار عن عام ٢٠١٥م الذي بلغ ٧٢ مليار دولار بسبب تراجع أسعار النفط. وتخطط الدولتان إلى رفع حجم التبادل التجاري إلى ١٢٠ مليار دولار في السنوات القادمة (النوف، ٢٠١٦م). ومن حيث الاستثمارات فقد بلغت الاستثمارات الصينية في السعودية بنحو ٦٩٠ مليون دولار، بينما وصل حجم الاستثمارات السعودية في الصين إلى ٦٠٠ مليون دولار (البارقي، ٢٠١٤م).

ويوضح الجدول (١) والشكل (٧) نسبة واردات الصين من المنتجات البترولية من بعض دول العالم، حيث تشغل المملكة العربية السعودية النسبة الأكبر.

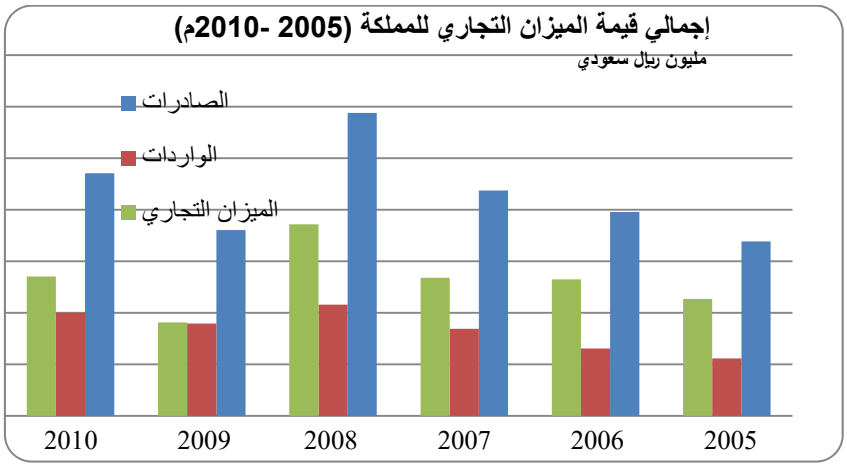

الشكل (٣). الميزان التجاري بين المملكة العربية السعودية والصين للفترة من ٢٠٠٥-٢٠١٠م. الشكل من إعداد الباحث والأرقام من مصلحة الإحصاءات العامة والمعلومات.

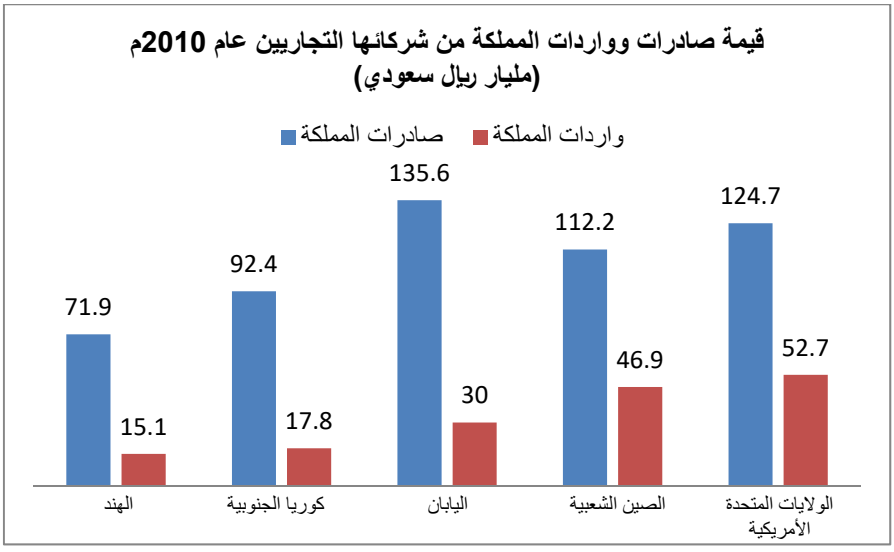

الشكل (٤). قيمة صادرات وواردات المملكة العربية السعودية من شركائها التجاريين لعام ٢٠١٠م (مليار ريال سعودي). الشكل من إعداد الباحث والأرقام من غرفة الشرقية. المكانة العالمية لصادرات المملكة العربية السعودية، قطاع الشئون الاقتصادية، مركز المعلومات، ديسمبر ٢٠١١م.

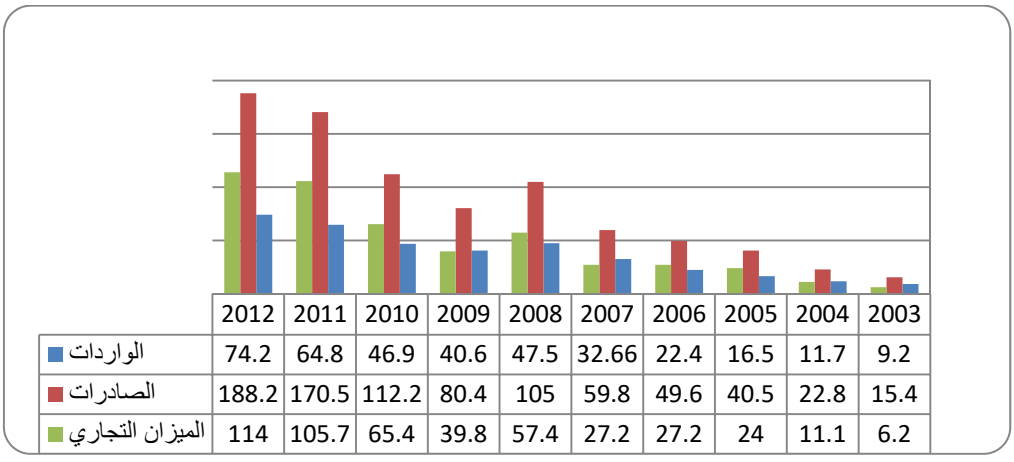

	2012	2011	2010	2009	2008	2007	2006	2005	2004	2003
الواردات	74.2	64.8	46.9	40.6	47.5	32.66	22.4	16.5	11.7	9.2
الصادرات	188.2	170.5	112.2	80.4	105	59.8	49.6	40.5	22.8	15.4
الميزان التجاري	114	105.7	65.4	39.8	57.4	27.2	27.2	24	11.1	6.2

الشكل (٥). الواردات والصادرات والميزان التجاري بين المملكة العربية السعودية والصين للفترة ما بين ٢٠٠٣-٢٠١٢م. الشكل من إعداد الباحث والأرقام من مصلحة الإحصاءات العامة والمعلومات، الكتاب الإحصائي السنوي ٢٠١٣م.

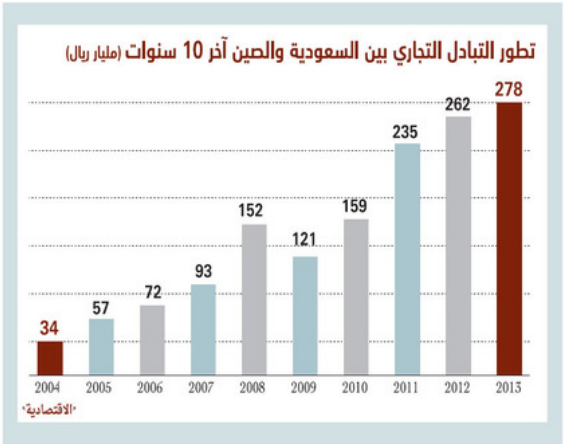

الشكل (٦). تطور التبادل التجاري بين المملكة العربية السعودية والصين ما بين ٢٠٠٤-٢٠١٣م (مليار ريال سعودي). المصدر: مصلحة الإحصاءات العامة والمعلومات، الكتاب الإحصائي السنوي ٢٠١٣م.

الجدول (١). نسبة واردات الصين من المنتجات البترولية من بعض دول العالم في الفترة ما بين ٢٠٠٩-٢٠١٣م.

ت	الدولة	٪ واردات الصين ٢٠٠٩م	٢٠١٠م	٢٠١١م	٢٠١٢م	٢٠١٣م
١	السعودية	١٥,٦	١٣,٧	١٤,٣	١٤,٤	١٣,٧
٢	أنجولا	١١,٨	١٢,١	٩	١٠,٧	١٠,١
٣	روسيا	٧,٦	٦,٨	٨,٣	٩,٤	٨,٥
٤	عمان	٤	٤,٨	٥	٥,١	٦,٣
٥	إيران	٨,٥	٦,٩	٨,٤	٥,٩	٥,٨
٦	العراق	٢,٧	٣,٣	٣,٨	٤	٥,٧
٧	فنزويلا	٣	٣	٣,٨	٤,٤	٤
٨	إندونيسيا	٣,٤	٣,٩	٣,٨	٤,٤	٤
٩	الإمارات	١,٧	١,٩	٢,٤	٢,٨	٣,٣
١٠	كازاخستان	٢,٣	٣,١	٣,٥	٣	٣,٢
١١	تركمانستان	-	.٥	١,٧	٢,٧	٢,٨
١٢	الكويت	٢,٤	٣	٢,٨	٢,٨	٢,٥
١٣	قطر	.٧	.٩	١,٣	٢	٢,٣
١٤	السودان	٣,٧	٣,٥	٣,٤	.٦	١,٤
١٥	اليمن	١	١,٥	١,١	١,١	١
١٦	ليبيا	٢,٥	٢,٤	.٧	٢	.٦

الجدول من إعداد الباحث والمصدر: International Trade Center (I.T.C.) Trade Map. Bilateral Trade between Saudi Arabia and China Products: Total All Products.

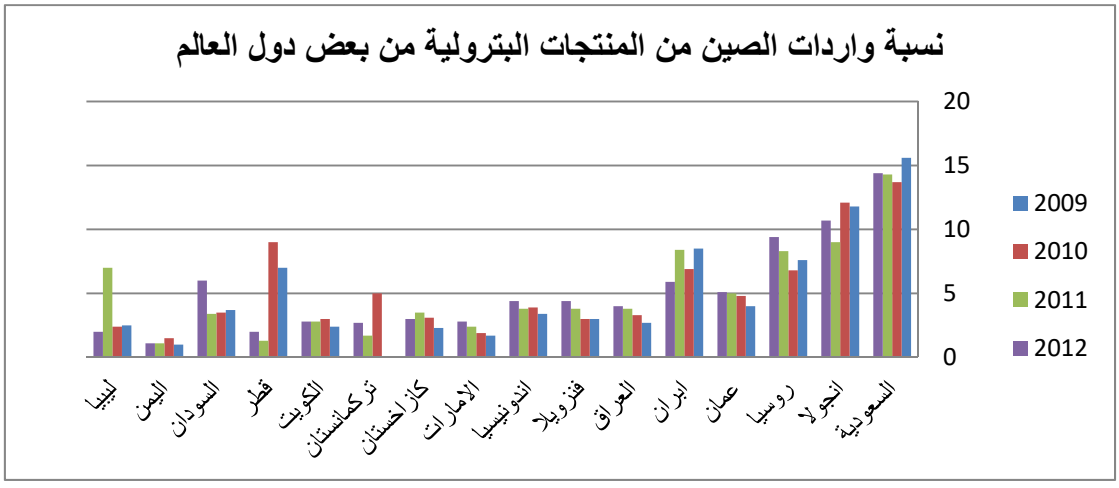

الشكل (٧). نسبة واردات الصين من المنتجات البترولية من بعض دول العالم في الفترة ما بين ٢٠٠٩-٢٠١٢م. الجدول من إعداد الباحث والمصدر: **International Trade Center (I.T.C.) Trade Map. Bilateral Trade between Saudi Arabia and China Products: Total All Products.**

الاستثمارات الصينية في المملكة العربية السعودية

بلغ إجمالي الاستثمارات الصينية في المملكة حتى عام ٢٠١٠م (٩٣١٩) مليون دولار، أي ما نسبته (٠,٥٪) من إجمالي الاستثمارات الأجنبية في المملكة. ويوضح الجدول (٢) توزع الاستثمارات الصينية في المملكة حتى نهاية عام ٢٠١٠م. وتتعدد الأنشطة للشركات الصينية العاملة في المملكة حتى عام ١٤٣١هـ كما يوضحها الجدول (٣).

الاتفاقيات المبرمة بين المملكة والصين

- اتفاقية التعاون الاقتصادي والتجاري والاستثماري والفني الموقعة بين حكومتي البلدين في ٥ نوفمبر ١٩٩٢م.
- مذكرة تفاهم بين البلدين بشأن إقامة العلاقات الدبلوماسية بين البلدين بتاريخ ٢٩/ ١٢/ ١٤١٠هـ.
- برنامج تعاون فني بين وزارة التجارة السعودية والمصلحة الوطنية لرقابة الجودة والاختبار والحجر الصحي في الصين بتاريخ ٩/ ٨/ ١٤٢٣هـ.
- الاتفاقية المبرمة لتشجيع وحماية الاستثمارات المتبادلة بين البلدين في عام ١٩٩٧م.
- اتفاقية تجنب الازدواج الضريبي على الدخل ورأس المال ومنع التهرب الضريبي والموقعة في بكين في ٢٣/ ١٢/ ١٤٢٦هـ.
- برنامج التعاون في مجال المعالجات التجارية بين وزارة التجار السعودية ووزارة التجارة في الصين.
- مذكرة تفاهم بين مدينة الملك عبدالعزيز للعلوم والتقنية وهيئة الدولة للعلوم والتقنية في الصين.
- بروتوكول تعاون في قطاعات البترول والغاز والمعادن والموقع في بكين بتاريخ ٢٣/ ١/ ١٤٢٧هـ.

الجدول (٢). الاستثمارات الصينية في المملكة حتى نهاية عام ٢٠١٠م.

م	نوع الاستثمار	القيمة (مليون دولار)
١	التعدين واستخراج البترول وخدمات الغاز	٥٦٣
٢	الصناعة	٦٩٨
٣	المقاولات	٧٤٠١
٤	النقل والتخزين والاتصالات	٧٩
٥	التعليم والتدريب	٢٢٧
٦	أنشطة أخرى	٣٥١

المصدر: المملكة العربية السعودية، وزارة التجارة والصناعة، وكالة الوزارة للتجارة الخارجية، العلاقات الاقتصادية والتجارية والمشاريع المشتركة بين المملكة والصين (تقرير غير منشور)، ١٤٣٥هـ).

الجدول (٣). الشركات الصينية السعودية المشتركة العاملة في المملكة حتى ٣٠/ ٦/ ١٤٣١هـ (مليون ريال).

م	النشاط	عدد المشاريع	حصة الشريك السعودي	حصة الشريك الصيني	حصة الشريك الآخر	إجمالي التمويل
١	صناعي	١٢	١٠٣٩,١٢	٨٢٣,٤٤	٢٠,٥٠	١٨٨٣,٠٦
٢	غير صناعي	٧٦	٢٦,٤٧	١٠٢,٥٧	٣,٧٨	١٣٢,٨٢
٣	المجموع	٨٨	١٠٦٥,٦٠	٩٢٦,٠١	٢٤,٢٨	٢٠١٥,٨٨

المصدر: المملكة العربية السعودية، وزارة التجارة والصناعة، وكالة الوزارة للتجارة الخارجية، العلاقات الاقتصادية والتجارية والمشاريع المشتركة بين المملكة والصين (تقرير غير منشور)، ١٤٣٥هـ).

- اتفاقية تعاون زراعي بين الدولتين وتم توقيعها في بكين بتاريخ ٨/ ٨/ ١٤٢٦هـ.
- مذكرة تفاهم لإنشاء أربع فرق عمل تضم خبراء من الجهات المختصة في الدولتين في اطار اللجنة المشتركة وهي:
  ١- التبادل التجاري.
  ٢- البترول والتعدين.
  ٣- الاستثمار.
  ٤- التعاون الفني والتقني.
- اتفاقية إطارية للتعاون الاقتصادي والتجاري بين دول مجلس التعاون لدول الخليج العربية والصين.
- اتفاقية تعاون بين المملكة والصين لتعزيز التعاون في إنشاء البنية التحتية والموقعة بتاريخ ١٧/ ٦/ ١٤٢٩هـ.
- إنشاء جمعية الصداقة السعودية-الصينية بتاريخ ١٣/ ٨/ ١٤١٦هـ بهدف توثيق العلاقات بين الدولتين، بالإضافة إلى إنشاء مجالس الأعمال المشتركة والتي تكون رئاستها والعضوية فيها لرجال الأعمال في الدولتين.
- تم إنشاء مجلس الأعمال السعودي-الصيني المشترك بتاريخ ١٧ يناير ٢٠٠٢م.

(المملكة العربية السعودية، وزارة التجارة والصناعة، وكالة الوزارة للتجارة الخارجية، العلاقات الاقتصادية والتجارية والمشاريع المشتركة بين المملكة والصين (تقرير غير منشور)، ١٤٣٥هـ).

كما وقعت المملكة مع الصين مؤخراً عدداً من الاتفاقيات لتعزز الشراكة الإستراتيجية القائمة بين الدولتين. حيث جرى توقيع ١٥ اتفاقية ومذكرة تفاهم بين حكومتي المملكة العربية السعودية، وجمهورية الصين الشعبية (صحيفة الرياض، ٢٠١٦م) وهي كالتالي:

- التوقيع على مذكرة تفاهم في قطاع الطاقة.
- التوقيع على مذكرة تفاهم في مجال تخزين الزيوت.
- التوقيع على اتفاقية قرض تنموي للمساهمة في تمويل مشروع إعادة تشييد المناطق المتأثرة بالزلزال في منطقة لوشان بإقليم سيشوان.
- التوقيع على اتفاقية قرض تنموي للمساهمة في تمويل مشروع تشييد عدد من مباني الكلية المهنية في مدينة جيوجيانق بإقليم جيانشي.
- التوقيع على برنامج تنفيذي لتنمية طريق الحرير المعلوماتي.
- التوقيع على اتفاقية مذكرة تفاهم للتعاون في مجال الإسكان.
- التوقيع على مذكرة تفاهم للتعاون في مجال التعدين.
- التوقيع على مذكرة تفاهم للتعاون بين الصندوق السعودي للتنمية ووزارة التجارة الصينية في مجال تمويل وضمان الصادرات وتبادل المعلومات والتدريب.
- التوقيع على مذكرة تفاهم للتعاون في مجال الموارد المائية.
- التوقيع على جدول زمني في برنامج تعاون بين المصلحة الوطنية العامة الصينية لرقابة الجودة والاختبار والحجر ووزارة التجارة والاستثمار السعودية.
- التوقيع على برنامج تنفيذي لاتفاقية تعاون ثقافي.
- التوقيع على برنامج بين إدارة التقييس الصينية والهيئة السعودية للمواصفات والمقاييس والجودة.
- التوقيع على اتفاقية مذكرة تفاهم بين وزارة العلوم والتكنولوجيا الصينية ومدينة الملك عبدالعزيز للعلوم والتقنية للتعاون في مجال العلوم والتكنولوجيا.
- التوقيع على مذكرة تعاون في مجال الترجمة ونشر الأعمال الأدبية والكلاسيكية.
- التوقيع على مذكرة تفاهم بين حكومة الإنشاء ووزارة الإسكان السعودية بشأن مشروع إنشاء مدينة جديدة في ضاحية الأصفر.

وفي مجال المواصلات، من المتوقع مستقبلاً، وفي حال سعي السعودية الحثيث نحو إنشاء منظومة حديثة من السكك الحديدية، أن تشغل الصين دوراً حيوياً في هذا المجال، خاصة وأن شبكة السكك الحديدية المتوقع إنشاؤها، تغطي معظم مناطق المملكة، بالإضافة إلى شبكات للمترو في الرياض وجدة.

الخاتمة وأهم النتائج والتوصيات

خلال ربع قرن، شهدت العلاقات السياسية والاقتصادية بين الصين والمملكة العربية السعودية، تطوراً إيجابياً في العديد من المجالات السياسية والاقتصادية والثقافية. ففي المجال السياسي، اتجهت الدولتان إلى تطوير العلاقات الدبلوماسية في

تحقيق السلم والأمن العالمي، من خلال التوجه الاقتصادي أو ما نطلق عليه الجيو اقتصادية، حيث تبنت الصين بما يعرف بسياسة الاتجاه غرباً، بينما اتجهت السعودية شرقاً، وما يتضمنه هذين الاتجاهين من التقاء بين البلدين في تطوير العلاقات الاقتصادية، والتي يلعب فيها البترول والغاز المحور الأساسي لسياسة المملكة البترولية في تأمين احتياجات الصين من الطاقة على المدى البعيد. بينما تعد الصين الشريك الأول والأكبر للمملكة العربية السعودية في كافة المجالات الاقتصادية وخاصة التجارة الثنائية، بالإضافة إلى دور الشركات الصينية في المملكة، في مجال الإنشاءات والطرق والموانئ.

وتشير الأوضاع الاقتصادية العالمية التي يشهدها العالم، إلى أن كلاً من الصين والسعودية سيلعبان دوراً جيو اقتصادياً، فهما يمثلان قطبين عالميين، فالصين أصبحت الدولة الأولى عالمياً من حيث قدرتها الاقتصادية المتمثلة في قدراتها الصناعية والمالية والتجارية، بينما تمثل المملكة العربية السعودية الدولة الأولى عالمياً كمصدر رئيسي للطاقة من حيث الاحتياطي والإنتاج والتصدير ودورها في تحقيق الاستقرار في السوق البترولية العالمية على المدى الطويل.

وعلى الرغم من أن العلاقات الاقتصادية، في كافة قطاعاتها، بين الصين والمملكة العربية السعودية تطغى على الجوانب السياسية، إلا أن الدولتين يمكن أن تلعبا دوراً مميزاً في تحقيق الأمن والسلم العالميين، فهما يعدان ركيزتان أساسيتان في مجموعة العشرين، ولاعبان مهمان في الاستقرار الإقليمي في منطقة الشرق الأوسط وذلك من خلال تكثيف جهودهما في الساحة الدولية، وخاصة في مجلس الأمن، الذي تعد الصين عضواً دائماً فيه بالإضافة إلى البحث عن حلول مشتركة، لحل الأزمات السياسية في دول الشرق الأوسط التي تشهد صراعات وحروب داخلية مثل العراق واليمن وسوريا وليبيا.

المراجع

أولاً: المراجع العربية

"السعودية ترغب في بقاء الصين أكبر مستورد لنفطها". في arabic.china.org.cn بتاريخ ١ / ٤/ ٢٠١٤م.

"السعودية تقيم فعالية تجارية ترويجية في الصين لدعم التعاون التجاري الثنائي". في arabic.china.org.cn بتاريخ ١٨/ ٤/ ٢٠١٤م.

"دول الخليج تصبح نقطة نمو جديدة للتجارة الخارجية الصينية". في arabic.china.org.cn بتاريخ ١٤/ ٤/ ٢٠١٤م.

(دراسة إحصائية "السعودية أكبر منتج للنفط والصين أكبر مستورد"). في http://www.alweam.com.

أحمري، عضوان (٢٠١٤م). العلاقات بين السعودية والصين ... من طريق الحرير إلى بوابة النفط. *الشرق الأوسط*، ع١٢٨٨٨، الأربعاء ١١ جمادى الأولى ١٤٣٥هـ (١٢ مارس ٢٠١٤م).

إكرامي، عبدالله (٢٠١٦م). التبادل التجاري بين السعودية والصين يتضاعف ١٠ مرات في ١٢ عاماً. *الاقتصادية*، ٧ ربيع الثاني ١٤٣٧هـ الموافق ١٧ يناير ٢٠١٦م، www.aleqt.com/2016/01/17/article_1022225.html.

إكرامي، عبدالله (٢٠١٤م). ثاني أكبر شريك للمملكة في ٢٠١٢م بـ٢٦٢ ملياراً ... ١,٥ تريليون ريال مبادلات تجارية بين السعودية والصين خلال ١٠ سنوات. www.aleqt.com/2014/03/16/article_833617.html.

البارقي، عبدالله. "السعودية المصدر الأول للنفط للصين و٧٠ شركة تعمل في مشروعات البنية التحتية بالمملكة". في https://sabq.org/gXTfde.

حماد، هبة (٢٠١٥م). الصين الشعبية تقفز للمرتبة الرابعة عالمياً بـ٥١ مليون سائح سنوياً. *صحيفة السياسة*، ٦ شعبان ١٤٣٦هـ الموافق ٢٤ مايو ٢٠١٥م ،ص ١٧.

صحيفة الرياض (واس) (٢٠١٦م). بحضور سمو ولي ولي العهد ونائب رئيس وزراء الصين: المملكة والصين تشهدان توقيع ١٧ اتفاقية بين البلدين. الثلاثاء ٣٠/ ٨/ ٢٠١٦م.

غرفة الشرقية (ديسمبر ٢٠١١م). *المكانة العالمية لصادرات المملكة العربية السعودية*. قطاع الشؤون الاقتصادية، مركز المعلومات، ص ص ١-١٢.

الفيفي، عبدالله (٢٠١٥م). نمو استهلاك الصين من النفط ٦٣٣ ألف برميل يومياً خلال السعة شهور الأولى من العام الجاري. *الرياض*، ٢٣ محرم ١٤٣٧هـ الموافق ٥ نوفمبر ٢٠١٥م، ص ٤.

مصلحة الإحصاءات العامة والمعلومات (٢٠١٣م). *الكتاب الإحصائي السنوي*.

المملكة العربية السعودية، وزارة التجارة والصناعة. وكالة الوزارة للتجارة الخارجية، العلاقات الاقتصادية والتجارية والمشاريع المشتركة بين المملكة والصين (تقرير غير منشور)، ١٤٣٥هـ، ص ص ١-٩.

النوف، فارس (٢٠١٦م). التبادل التجاري السعودي الصيني يستهدف ١٢٠ مليار دولار. *الوطن أون لاين*، ٢٦/٨/٢٠١٦م.

ثانياً: المراجع الأجنبية

"China and Saudi Arabia Sign Oil& Gas Cooperation Agreement". China Chemical Reporter, February 26th, 2009, p. 12.

"China–Arabia Cooperation Acceleration Growth of Trade". China Chemical Reporter, July 6th 2011, pp. 5-6.

A Wider Cooperation in the International Oil Market Between China and Saudi Arabia, 2011:5.

Adamo, Francesco. "Ggeopolitics and Geo-economics,from colonialism to globalism" International Conference on F. Ratzel, Trieste 1998, Roma, Societa' Geografica Italiana, Memorie, 2001, pp1-30.

Al-Naimi, Ali, I. "Energy for a New Asian Century" Vital Speech International, January 2010, pp. 19-22.

Al-Tamimi, Naser. "Why Arabs Should Embrace China's Silk Road". Al-Arabia News, Tuesday, 9 December 2014, pp.1-6.

Al-Tamimi, Naser. "China–Saudi Arabia Relations: Economic Partnership or Strategic Alliance?" HH Sheikh Nasser Al-Mohammad Al-Sabah Publications Series, No. 2, June 2012, pp 1-19.

Chan, Mignonne Man-jung. "Geo-Economic Challenges for the Asia-Pacific Region in the Post-Crisis Governance and Taiwan's Roles in the Region". Asia Pacific Security Forum: The Asia-Pacific in the Post-Crisis Era: Geopolitical & Economic Challenges to Regional Stability, 2011, pp. 1-52.

Dongmei, Han; Yingming, Wu; Wenjun, Du; and Bojun, Zhang. "Conflict and Cooperation: The Integration and Balance of Geo-Political and Geo-Economics". Review of the Air Force Academy, No. 1(25), 2014, pp. 23-28.

Grevi, Giovanni. "Geo-economics and Global Governance". in the book of Martiningui, Ana and Youngs, Richard (Eds.), *Challenges for European Foreign Policy in 2012: What Kind of Geo-economic Europe?*. FRIDE, 2012.

http://fanack.com/ar/countries/saudi-arabia/saudi-arabia-test/economy/exports-and-imports.

International Trade Center (I.T.C.). Trade Map. Bilateral Trade between Saudi Arabia and China Products: Total All Products.

Jonquières, Guy de. "China's Geo-economics Strategy: What Power Shift to China?" LSE IDEAS, the London School of Economics and Political Science, London, UK, (2012), pp. 47-53.

Juan, Du. "Gas Imports to Rise By 19%" China Daily, 01/16/2014, p. 13.

Kapur, Devesh & Suri, Manik. "Geoeconomics Versus Geopolitics: Implications for Asia and the US-Australia Alliance". August 21, 2012, pp. 1-21.

Księżopolski, Krzysztof M. "The Geo-economics of Climate Change Regime: Polish Perspective". In English, Studia I Prace Wydziału Nauk Ekonomicznych I Zarządzania Nr 29, Wneiz, No Date, pp. 105-119.

Lachininskii, S. S. "Modern Trends in Geo economic Studies in Russia". Regional Research of Russia, 2012, Vol. 2, No. 1, pp. 91–97.

Li, Xiaojun. "China's Geo-economics Strategy: China as a Trading Superpower". The London School of Economics and Political Sciences, June 2012, pp. 24-31.

Murphy, Adrian. "Fueling China's Growth". Finance Asia, August 2010.

Søilen, Klaus Solberg. Geo-economics. Ventus Publishing ApS, 2012, p. 302.

Sparke, Matthew. "From Geopolitics to Geo-economics Transnational State Effects in the Borderlands". Geopolitics, Vol. 3, No. 2, (Autumn 1998), pp. 62-98.

Sparke, Matthew. "Geopolitical Fears, Geo economic Hopes, and the Responsibilities of Geography". Annals of the Association of American Geographers, 97(2), 2007, pp. 338–349.